حماية الأقليات بين الإسلام والقانون الدولي العام

جامعة الجزائر
كلية العلوم الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لقد كان صيف 2009م حافلا بمناقشة مذكرات ماجستير وأطروحات دكتوراه متنوعة و متميزة وكان منها الأطروحة التي نوقشت في شهر جويلية 2009م بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر للباحث نذير بومعالي ونالت درجة مشرف جدا؛ وقد أشرف على هذه الأطروحة الأستاذ الدكتور الفاضل يوسف حسين أستاذ التعليم العالي بذات الكلية، والذي لم يبخل علي بكل ما أوتي من معلومات وربط علاقات لإكمال هذا العمل والذي كان يرى فيه عملا مميزا لذات الفكرة المطروحة في صلبه، كما احتضن هذا البحث وحظي بالقبول والرضا من قبل المفكر والباحث العبقري الأستاذ الدكتور أحمد أبو الوفا محمد رئيس قسم القانون الدولي العام بجامعة القاهرة والذي أعطاني دفعا قويا ومساعدة جمة في الشق القانوني للأطروحة والذي قبل أن يكون مشرفا ثانيا على البحث لأهميته، وقد نوقشت الأطروحة من قبل لجنة مكونة من نخبة من الدكاترة والتي ترأسها الأستاذ الدكتور عمار جيدل؛ وقد أفاض وأجاد كل من الدكتور محمد عيسى والدكتور محمد الأمين بن الزين في مناقشة وإثراء فكرة الأطروحة، كما كان للدكتور الفاضل عزيز سلامي دوره البارز في التنويه بالبحث وبالباحث باعتباره مقررا في لجنة المناقشة وهذا للظروف القاهرة التي حالت دون حضور الأستاذ المشرف يوم المناقشة.

قد يسأل أحدهم سؤالا مفاده: لماذا كل هذا الاهتمام بالأقليات؟ فيكون الجواب باستعارة ذلك الجواب الشهير الذي رد به أحد متسلقي قمة ايفرست "Everest" عندما سئل عن سبب إلحاحه في الصعود إلى أعلى قمة في العالم فأجاب: "لأنها موجودة"، والأمر في نظري كذلك بالنسبة للأقليات وزيادة، فأولا لأنها موجودة وجب الاهتمام بها، فوجودها يعتبر مبررا

كافيا لدراستها، وثانيا لما باتت تطرحه الأقليات على الساحة الدولية عامة وفي عالمنا الإسلامي خاصة من تحديات، ومسائل مرتبطة بها تتماشى وروح عصر العولمة الذي نحن فيه.

لا تكاد تجد في العالم اليوم دولة متجانسة من حيث مواطنيها في الدين أو في اللون أو في العرق أو في اللسان، مما قد يدخلها في نفق ودوامات من الفوضى بسبب طغيان عرق على عرق آخر أو لون على لون آخر أو لسان على آخر وهكذا... وهذا الذي قد يؤدي إلى انتقاض أركان الدول والأمم اليوم في عصر بات يعرف بعصر العولمة وعصر الفوضى الخلاقة، ففي الوقت الذي تتوحد فيه القوى الكبرى بكل ما تحمله من أطياف لونية ولسانية وعرقية... يلاحظ تفكك خطير في عالمنا الإسلامي، هذا الذي حدا بي للبحث في موضوع الأقليات التي باتت تشكل الخطر الأكبر والورقة الرابحة في سياسات الدولة الكبرى؛ تستعملها أنى شاءت لبسط وإحكام سيطرتها على العالم الإسلامي خاصة وهذا الذي أردت معالجته من خلال أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ: "حماية الأقليات بين الإسلام والقانون الدولي العام" والتي حاولت من خلالها أن أقف على مواطن القوة في الدولة الإسلامية في مختلف مراحلها من خلال تعاملها مع أهل الذمة بالمصطلح الفقهي التراثي أو الأقليات حسب مصطلح القانون الدولي العام فقد استطاعت أن تدمج الأقليات ـ الدينية خاصة ـ في المجتمع الإسلامي مانحة إياهم كل الحقوق والمزايا باعتبارهم من موطني الدولة، مثبتة على مر مراحل عمرها سماحة الإسلام وحماية هذه الفئة من الموطنين خاصة بما منحتهم من عدل ومساواة وحرية وخاصة الدينية منها.

ولقد حاولت ما استطعت أن أجمع بين ما توصلت إليه الدراسات القانونية والسياسية وبالضبط تلك المتخصصة في مجال القانون الدولي وحقوق الإنسان على وجه الخصوص، ومقررات الشريعة الإسلامية الغراء والتي كان لها فضل السبق إلى تقرير أصول ومبادئ حقوق الإنسان عموما وحقوق الأقليات بوجه خاص.

إن وجود أقلية ما في أية دولة من دول العالم بات أمرا حقيقيا ومحتما فلا يمكن أن نتصور دولة ما متجانسة مائة بالمائة عرقيا ولغويا ودينيا وقوميا واثنيا...، وربما هذا ما تفطنت له دوائر صناعة القرارات العالمية في الدول الكبرى لتواصل إحكام سيطرتها على غيرها، ولهذا فمن المشاكل التي تواجه الدول الإسلامية اليوم في مسألة الحقوق والواجبات هو مشكلة الأقليات بمختلف أنواعها، والتحدي هو كيف يمكن لهذه الدول أن تتصرف اتجاه المشكلة من غير أن تتعرض أراضيها للتقسيم وأمنها للفوضى؟

لم تطرح قضية الأقليات من قبل بالحدة وبالخطورة مثلما تطرح اليوم، وفي مناطق متعددة من العالم، ولا أحسبني مخطئا إذا قلت بأجندة سياسية معينة؛ فقد تبدو مسألة الأقليات قضية بسيطة من حيث الطرح والتناول والتعريف وأسباب النشأة وتحديد أنواعها، وننسى أنه بتحديد هذه الفئة من الأفراد في الدولة أيا كانت هذه الدولة تتحدد معها أيضا الأغلبية المسيطرة على مقاليد الحكم والسياسة وتسيير أمور الدولة في الغالب، ومدى منحها الحرية لهذه الفئة من المواطنين، بل ولكل المواطنين في الأصل والتي أدى حرمان المواطنين منها في الكثير من دول العالم والتضييق عليهم فيها إلى مشاكل جدٌّ خطيرة ومدمرة لأساسات وكيانات هذه الدول، والواجب الذي كان يفترض أن تؤديه هذه الدول اتجاه هذه الفئة من مواطنيها هو الحماية والسهر وعلى تمكينها من أداء شعائرها الدينية وتنمية ثقافتها ولغتها الخاصة عوض الحجر عليها وتكميم أفواهها.

إننا لا نستغرب مطالبة الغرب بتمكين هذه الفئات من الموطنين المتواجدين في البلاد الإسلامية والعربية على وجه الخصوص وأيا كان نوع هذه الأقلية(دينية، لغوية، عرقية، إثنية، قومية...) من حقوق معينة وإعطاء المكانة اللائقة بهم، فهذا هو المطلوب ولكن بأن يعمم أيضا ليشمل الأقليات المسلمة المتواجدة خارج البلاد الإسلامية فهذا هو العدل، وإلا فهو الكيل بمكيالين بل وهو من نفاق الحضارة الغربية كما يقول الشيخ محمد الغزالي رحمه الله تعالى ففي مقابل تمتع الأقليات غير الإسلامية في البلاد الإسلامية بكل الحقوق والمزايا فالمطلوب أيضا السماح للأقليات الإسلامية في الغرب بممارسة والتمتع بحقوقها كاملة.

يوجد في العالم اليوم ما يزيد عن نصف مليار مسلم هم عدد الأقليات المسلمة في العالم وأيّاً كانت الظروف التي تكتنف كلَّ فئة من الفئات التي تتكوّن منها الأقليات الإسلامية، فإنه مما لاشك فيه، أن العلاقات التي تُقيمها هذه الأقليات مع غير المسلمين، هي المحك الذي يمحص سلامةَ الكيان الحضاري للمسلمين في غير ديار الإسلام؛ فبقدر ما تنتظم هذه العلاقات وتستقيم على النهج الصحيح وتقوم على القواعد السليمة، يتقوى استقرار الأقليات الإسلامية، ويتعاظم الدور الذي تؤدّيه في الحياة العامة، وتَتَزَايَدُ المكاسب التي تحققها والمنافع التي تجنيها من خلال مشاركتها في تسيير البلدان المتواجدة فيها إذا هم دعوا إلى ذلك فمن هذا عليهم واجب المشاركة.

إن للأقليات حقوقا كثيرة تضمنها لها الدولة التي تعيش فيها، ولكن هذه الحقوق قد يعتدي عليها فتعاني أقلية ما من بعض الظلم والاضطهاد أو التمييز في المعاملة وإتاحة

الفرص، وهذا ما كان كفيلا بأن يدفع المجتمع الدولي إلى وضع آليات كثيرة لحماية الأقليات وحقوقها، ومن بين هذه الآليات نجد محاربة التمييز العنصري والتي دفعت بهيئة الأمم المتحدة إلى تأسيس لجان خاصة بها لأجل المتابعة، وآلية التدخل الإنساني لحماية الأقليات.

لقد بات العنف أحد سمات العصر وهو على أشكال مختلفة، ففيه المرتبط بالجانب المادي وفيه المرتبط بالجانب السياسي، وهكذا وبالنظر إلى العنف ذو الطابع السياسي فإننا لا نجده بعيدا عن ما نحن بصدده ألا وهو مسألة الأقليات والتي أصبحت تطرح كمشكلة وليست كمسألة، فهناك فرق بين المصطلحين خاصة إذا كان إطلاق هذه المصطلحات مقصودا في نظري فنجد مسألة الأقليات تطرح بهذه الصفة(على أنها مسألة) في الدول ذات السيادة الحقيقية والمتمتعة بالنفوذ العالمي، فبالرغم من وجود أقليات وعلى اختلاف أنواعها على أراضيها إلا أنها لم تتحول فيها مسألة الأقليات إلى مشكلة الأقليات، فهي تتناول الأقليات ذات الثقافات المتعددة أو حتى الديانات المختلفة بعيدا عن الدس والكيد والإثارة الإيديولوجية المعكرة لصفو المشاعر والحياة، وعلى عكس هذا فإننا بتنا والغرب ننظر إلى الأقليات كمشكلة في دول كثيرة أخرى منها الدول الإسلامية خاصة، فالتعددية العرقية أو الدينية أو اللغوية وغيرهما ليست سببا مباشرا وأساسيا في إثارة مشكلة الأقليات بالضرورة وإنما هناك عوامل إثارة تدفع باتجاه تأجيج مشاعر الأقليات وإحياء نعرات وإيديولوجيات قديمة سواء على مستوى الدين أو اللغة أو العرق وهكذا.

لقد تزايد استخدام ورقة الأقليات للضغط على الدول والشعوب ومنها الدول الإسلامية بطبيعة الحال والتي لا تكاد تخلو دولة منها من أقلية ما والتي استطاعت خلال عقود بل وخلال قرون من العيش جنبا إلى جنب وأحيانا في مستويات أرقي من مستويات المسلمين أنفسهم واحتلت الصدارة في أماكن وأزمنة معينة، غير أن ضعف الدول الإسلامية من جهة و تزايد أطماع الدول الكبرى المهيمنة من جهة أخرى جعل الوطن الإسلامي في مرمى هذه الدول المهيمنة بحجة التدخل الإنساني لحماية الأقليات المضطهدة والدفاع عن حقوقها المهضومة وهذا ما يلاحظ جليا في كل من العراق والسودان ولبنان اندونيسيا وربما في دول أخرى وفي ضفة أخرى من العالم الإسلامي حسب ما تقتضيه مصالح وأجندة الدول الكبرى المهيمنة هذه؛ ويمكن تأكيد ذلك من خلال المؤشرات المرتبطة بمسألة الأقليات والتي منها تزايد مطالب الأقليات والاتجاه نحو تفتت وتفكك الدول الكبرى إلى جانب الصراعات والفتن الداخلية لبعض الدول والتي بدأت تطل برأسها في اعتقادي لسببين:

أولهما غياب العدل والحوار الداخلي بين الأقلية والأغلبية هذا الذي كان سببا مباشرا لفتح الباب أمام السبب الثاني وهو في اعتقادي فتح الباب لعوامل خارجية للاستثمار في مسألة الأقليات والتي أصبحت تطرحها كمشكلة وليست كمسألة.

والإشكالية التي حاولت معالجتها من خلال هذه الأطروحة هي مسألة الأقليات ومدى حمايتها وحماية حقوقها، والمخاطر المحدقة بها من أطراف عدة بسبب انتمائها لدين معين أو للغة معينة أو لعرق معين وفي المقابل المخاطر المحدقة بالدول ذات الأقليات على اختلاف أنواعها والتي منها دول العالم الإسلامي، بحيث نبرز من خلال المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي سبل الحماية لحقوق هذه الفئة من المواطنين من أي تعسف أو تهميش أو اعتداء قد يقع عليها من خلال ما شرَّعه الإسلام والتشريعات الدولية الوضعية، للوصول إلى إجابة عن بعض التساؤلات والتي على رأسها: هل مسألة الأقليات تعبر عن مشكلة في ذاتها؟ وهل تعد الأقليات من عناصر الضعف أم من عناصر القوة في الدول ذات الأقليات؟

إن طبيعة الموضوع بالتأكيد هي التي تحدد نوعية المنهج الذي ينبغي إتباعه، وبما أن الموضوع أتناول فيه مسألة الأقليات من وجهة النظر الإسلامية ومن وجهة نظر القانون الدولي فإن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي النقدي المقارن لحل الإشكالية، وهذا بالتركيز على المبادئ والنصوص مع الاستشهاد بالواقع في الحدود المرتبطة بشرح هذه المبادئ والنصوص سواء في الشريعة الإسلامية أو في اللوائح والاتفاقيات الدولية.

وقد تناولت هذا الأطروحة من خلال أربعة أبواب، فكان الباب الأول عبارة عن مدخل تعريفي وتاريخي للأقليات، أما الباب الثاني فقد خصصت للحديث عن حقوق الأقليات، وفي الباب الثالث فقد تطرقت لحماية حقوق الأقليات سواء في الإسلام أو في القانون الدولي، وختمت هذا البحث بالباب الرابع والذي حاولت من خلاله استشراف مستقبل الأقليات في عالم ما بعد الأقليات بعد تفتت الدول الكبرى والدول الوطنية.

وقد ختمت البحث بمحاولة حصر للنتائج التي توصلت واطمأننت إليها من نتائج وآراء علمائنا محاولا إبراز بعض الفوارق الجوهرية بين الإسلام والقانون الدولي في مسألة الأقليات حماية حقوقها.